

CD/PV.56
ARABIC
7 February 1980

محضر نهائي للجلسة السادسة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس ٧ شباط/فبراير ١٩٨٠ ، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس: السيد د . س . ماكفيل (كندا)

الحاضرون في الجلسة

| | |
|----------------------------------|--|
| السيد ف . ل . اسراييليان | اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية |
| السيد ي . ك . نازاركين | |
| السيد أ . آي . تيورنكوف | |
| السيد إي . د . زاييتسيف | |
| السيد ب . آي . كورنيينكو | |
| السيد ف . يوهانيس | اثيوبيا |
| السيد أ . ديمونت | الأرجنتين |
| الآنسة ن . فريري بيناباد | |
| السير جيمس بليمسول | استراليا |
| السيد أ . بهم | |
| الآنسة م . وايكس | |
| السيد غ . فيفر | المانيا (جمهورية - الاتحادية) |
| السيد ن . كليغلر | |
| السيد س . د اروسمان | اندونيسيا |
| السيد أ . م . دامانك | |
| السيد د . أميري | ايران |
| السيد ف . كارد يرودي مونتيزيمولو | ايطاليا |
| السيد م . مورينو | |
| السيد س . فرانتسكي | |
| السيد ف . دي لوكا | |
| السيد أ . أ . هاشمي | باكستان |
| السيد س . أ . دي سوزا اي سيلغا | البرازيل |
| السيد س . دي كيروز د وراتسي | |
| السيد أ . اونكليينكس | بلجيكا |
| السيد ج . م . نوار فاليس | |
| السيد ب . فوتوف | بلغاريا |
| السيد آي . سوتيروف | |
| السيد ب . بوبتشيف | |
| السيد س . ستايكوف | |
| السيد ب . غريبرغ | |

| | |
|------------------------------|---------------------------------|
| السيد ساوهلينغ | بورما |
| السيد نفوى ويك | |
| السيد ب • سويكا | بولندا |
| السيد ه • باك | |
| السيد ي • شيالويتس | |
| السيد س • كونييك | |
| السيد ف • ف • بيلوندى | بيرو |
| السيد ي • أوريك مونتيرو | |
| السيد ب • لويس | تشيكوسلوفاكيا |
| السيد ييروسيك | |
| السيد ع • بن يحيى | الجزائر |
| السيد ن • تركي | |
| السيد ي • زنكر | الجمهورية الديمقراطية الألمانية |
| السيد م • غرازينسكي | |
| السيد س • اينى | رومانيا |
| السيد او • ايونيسكو | |
| السيد ف • تودور | |
| السيد ت • ميليسكانو | |
| السيد كالونجي تشكالا كاكواكا | زائير |
| السيد آى • فونسيكا | سرى لانكا |
| السيد س • لهد غارد | السويد |
| السيد ب • سكاللا | |
| السيد ل • نوربيرغ | |
| السيد س • سترومباك | |
| السيد س • اريكسون | |
| السيد غ • يونانغ | |
| السيدة آى • سوندبرغ | |
| السيد يو • اريكسون | |
| السيد يوبيي وين | الصين |
| السيد يانغ هوشان | |
| السيد ليورين شي | |
| السيد بان زهين كيانغ | |
| السيد شو حسين شويه | |
| السيدة جي يوبون | |

| | |
|---------------------------------|----------------------------|
| السيد ف . دى لاغورس | فرنسا |
| السيد أ . ر . تايلهاردات | فنزويلا |
| السيدة ر . م . دى اداميس | |
| السيد د . س . ماكفيل | كندا |
| السيد ج . ت . سيمارد | |
| السيدة ف . بورودوسكي جاكيو ويتش | كوبا |
| السيد ل . أ . باريراس كانيزو | |
| السيد أ . خيمينيز غونزاليز | |
| السيد س . شيتيمي | كينيا |
| السيد غ . ن . مونيو | |
| السيد ن . فهمي | مصر |
| السيد م . شريبي | المغرب |
| السيد أ . غارسيا روليس | المكسيك |
| السيد م . أ . كاثيريس | |
| السيد د . م . سامرهايز | المملكة المتحدة |
| السيد ن . ه . مارشال | |
| السيد ب . م . و . فرانسيس | |
| السيد د . ارد هيلينغ | منغوليا |
| السيد ت . أو . أولوموكو | نيجيريا |
| السيد ت . اغيبي ايرونسي | |
| السيد س . ر . غاربخان | الهند |
| السيد آى . كوميفيز | منغوليا |
| السيد س . جيورفي | |
| السيد أ . لاکاتوس | |
| السيد ر . ه . فاين | هولندا |
| السيد ه . واجنميكرز | |
| السيد أ . س . فيشر | الولايات المتحدة الأمريكية |
| السيد أ . اكالوفسكي | |
| السيد م . دالي | |
| السيد م . سانشز | |
| السيد ب . سالخادو | |
| السيد ج . كالفرت | |

السيد ي • أوكاوا
السيد ت • نونوياما
السيد ر • ايشي
السيد ك • مياتا
السيد م • فرهونيك
السيد د • جوكيتتن

السيد ر • جايبال
السيد ج • مارتسون

اليابان

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل الشخصي
للأمين العام
مساعد الأمين العام لنزع السلاح

السيد اينبي (رومانيا): أود يادى* ذى بد* الاعراب عن سرور وفدى اذ نجتمع
بزملائنا في بداية هذه الدورة للجنة نزع السلاح .

وبطبيباتي ، في هذه المناسبة ، أن أحبي بحرارة قد ومكم الى اللجنة بوصفكم ممثل كنسدا
البارز ، الأمر الذي يصادف رئاسة بلادكم لأعمالنا في أثناء هذا الشهر ، وأود أن أؤكد لكم تعاوننا
التام لانجاز هذه المهمة . كما نوجه أصدق التمنيات الى السيد اوسو هلينغ ، سفير برمانيسا ،
الذي سيقدم في تقلد الرئاسة .

واسمحوا لي أيضا بأن أرحب برؤساء الوفود الجدد الى اللجنة ، السادة سفراء بلجيكا ،
والجزائر ، وزائير ، وهنغاريا ، واليابان ، مع تقديم أطيب تمنيات النجاح في نشاطهم .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن اغتباط وفدى برؤية السيد يان مارتينسون ، مساعد
الأمين العام للأمم المتحدة والمدير الجديد لمركز نزع السلاح ، وهو يحضر أعمالنا ، وأنا لعلى اقتناع
أن التعاون الممتاز الذي لقيناه من السيد رولف يورنستد ، سيستمر بالازدياد .

واني اذ أحبي بحرارة مشاركة وفد جمهورية الصين الشعبية لأول مرة في أعمال هذه اللجنة ،
أود أن أشدد على المغزى الخاص لهذا الحضور ، اذ تصورنا أن أكبر دولة في العالم ، الممثلة
لمليار من البشر فوق كوكبنا ، تنضم الى جهودنا المشتركة ، في هذه اللجنة ، بغية تشييد عالم
أفضل وأعدل تستبعد منه الأسلحة وشبح الحرب . وان مشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية
ينبغي أن تفضي الى تعزيز دور لجنتنا في التفاوض على تدابير حقيقية لنزع السلاح النووي . واننا
لنتمنى لزملائنا الصينيين أتم نجاح في نشاطهم ، ونعرب لهم عن رغبتنا في التعاون الوثيق معهم
ومع سائر الوفود في انجاز المهام الموكولة الى لجنة نزع السلاح .

وفي الظروف الراهنة ، يصبح ضروريا أكثر من أى وقت آخر ، أن اجمع جهودنا ، في نطاق
لجنة الأمم المتحدة ، وفي عواصمنا ، وفي كل مكان آخر ، لوضع حد لتصعيد التسليح ، ولبلوغ نتائج
ملبوسة في مجال نزع السلاح . ان الحالة السياسية الدولية التي تدعو الى بالغ القلق ، والأكثر توترا
بعد الحرب ، تتطلب ذلك بصلابة .

في هذه الآونة الأخيرة نشهد تفاقما في التوتر على الصعيد الدولي ، وخطر مواجهة عسكرية
على نطاق واسع ، والعودة الى السياسة القديمة والممارسات القديمة لـ " الحرب الباردة " . هذا
التطور الذي حتمته بشكل خاص الميول نحو تقسيم جديد لمناطق النفوذ ، واشتداد التناقضات
بين دول معينة وتجمعات دول ، هذا التطور يصبح أكثر انذارا لأنه حدث في عالم تكدرت فيه
ترسانات هائلة من الأسلحة قادرة على افناء البشرية جمعاء عدة مرات .

ان البديل الوحيد للتفاقم المستمر في الوضع الدولي هو تبني سياسة القوة والأمر السنى
يفرضه القوى ، وعن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وعن سياسة دوائر النفوذ والهيمنة .
وقد أكد مؤخرا الرئيس نيكولاى تشاوشيسكو أنه " في هذه الظروف يجب عمل كل شيء لوقف المجسرى
الخطير للتوتر ، واستبعاد ميول العودة الى سياسة " الحرب الباردة " استبعادا حازما ، وضمن
سياسة انفراج وتعاون ، للمستقبل أيضا ، تتطلب الاحترام بدون شائبة للاستقلال الوطني لكل أمة
ولكل شعب " .

أردت أن أبرز في مستهل عملنا هذه الظروف الخطرة لأؤكد ياسيدى الرئيس أنه لا توجد حالياً مهام أشد إلحاحاً من القيام على كل المستويات باستئناف مفاوضات نزع السلاح وفي الدرجة الأولى نزع السلاح النووي .

إن مصالح الشعوب والسلام تقتضي قبل كل شيء أمراً جوهرياً وهو ألا تستخدم الأسلحة الموجودة . والأهم من ذلك ألا يلجأ إلى تصعيد جديد للتسلح ، إلى خطوات جديدة نحو التدمير الذاتي . إن وقف هذه المعجزات الخطرة التي يسير فيها جنباً إلى جنب التصعيد العسكرو والتوتر السياسي تهدد وضرورة أكثر من أى وقت مضى .

ولقد تميّز العام الماضي بقرار وضع أسلحة نووية جديدة في أوروبا ، الأمر الذي لا يؤدي إلا لتزايد عدم الأمن في هذا الجزء من العالم ، وفي العالم أجمع . ونعبر عن أملنا ورغبتنا في أن نرى المفاوضات وقد بدأت بين كل أولئك المعنيين للحيلولة دون تصعيد نووي جديد سواء في أوروبا أم في أجزاء أخرى من العالم ، ولضمان الأمن الفردى والتوازن العسكرو عن طريق تخفيض مستوى التسلح لا زيادته . بهذه الروح حيث رومانيا في وقتها عقد اتفاقات الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، ونعرب هنا مجدداً عن الأمل في أن يصدق على هذه الاتفاقات فسي المستقبل القريب .

على المستوى نفسه ، ينبغي على اجتماع مدريد أن يسجل لخطة جديدة في نمو علاقات السلام والتعاون في أوروبا ، وأن يؤدي بصفة ملحوظة إلى تدابير عملية لفض الاشتباك العسكرو ونزع السلاح ، اللذين لا يمكن التكلم بدونهما عن الأمن الحقيقي في القارة وفي العالم . ويبدو لنا جوهرياً التحرك حتى لا يؤدي التوتر الدولي الحالي إلى تدهور العلاقات الأوروبية ، وبحيث يستطيع الأمن الأوروبي أن يعطي نبضة متزايدة المعنى للنضال من أجل سياسة انفراج وسلام .

إننا نعي أن النزع العام للسلاح عملية معقدة ، طويلة المدى . ويجب بالتالي ، لبلوغها الالتزام بتحقيق تدابير جزئية ولكن حازمة وفعالة على صراط تخفيض التسلح ونزع السلاح ، مشتمين بذلك أن الخطوات مهما تكن صغيرة في هذا الاتجاه ، فهي أفضل من أى تدبير للتسلح . وعلى هذا المستوى تولي رومانيا أهمية خاصة لتجميد وتخفيض النفقات العسكرية كتدبير أول - ملموس وفي المتناول الفوري - في المجموعة التي ترمي إلى وقف التصعيد الدائب لسباق التسلح . هناك أيضاً دور حيوي لتنمية الثقة بين الدول ، ولتحسين المناخ السياسي العام وإزالة عناصر التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى ، ولتقليل أو إخمد بعض بؤر التوتر والنزاع ، دور لتدابير مثل إزالة القواعد العسكرية الأجنبية ، وسحب كل الجيوش وكل الأسلحة إلى داخل الحدود الوطنية ، والتخفيض التدريجي للجيوش الوطنية ، وتخفيض أنشطة الكتل العسكرية وإغائها .

في الظروف الراهنة ، ستكون ثمة أهمية حاسمة لوقف إنتاج وتحسين الأسلحة النووية والوسائط الأخرى للتدمير الشامل ، والانتقال الفعلي إلى نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية صارمة ، فسي نطاق وبرعاية الأمم المتحدة .

هذه الخيارات الأساسية للسياسة الخارجية لرومانيا أعيد تأكيدها مؤخراً في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الروماني ، ومن هذه الأهداف السياسية سنستوحى في اشتراكنا في لجنة نزع السلاح . إن ورقة العمل CD/57 التي قد مناها تحوى التوجيهات الرئيسية للعمل الذي فوض الوفد الروماني بمتابعته في هذه الدورة .

ويجب على لجنة نزع السلاح أن تدمج نشاطها في جملة هذه الجهود الرامية إلى التقليل من خطر الحرب • ان الظروف الدولية المعقدة التي نعاود فيها أعمالنا تعطي بعدا جديدا للالتزامات الموكلة إلى اللجنة التي ينصب دورها على القضاء على المساندة المادية لسياسة القوة أو بالأحرى الأسلحة والتسليح •

وفي هذا الضوء يتعين رسم الخطوط العريضة لجهودنا في ١٩٨٠ •

وفي البدء، ينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا لكي تستطيع لجنة نزع السلاح العمل في ظروف مسؤولية مضاعفة •

وبصفتها إحدى النتائج الرئيسية للدورة الاستثنائية للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح، تشكل اللجنة جزءا مكملا لجهاز الأمم المتحدة لصيانة السلام • انها تخصصنا اذن جميعا • فكل الدول مهتمة بنشاطها ونتاجاتها • لذلك تجد كل دولة عضوا في اللجنة لزاما عليها أن تولي المراعاة للمصالح الحيوية للمجتمع الدولي بأسره، وعليها بالتالي ايجاد الظروف اللازمة لكي تستعمل بطريقة بناءة وفعالة •

ثانيا، الهدف السياسي الرئيسي لهذه الدورة ينبغي أن يقوم على سلوك اعتصام اللجنة سبيل المفاوضات الحقيقية، وينبغي التعبير عن ذلك بالارادة السياسية لكل المشاركين بالتفاوض في اطار اللجنة على تدابير ملموسة لنزع السلاح وبدون انتظارات اتيان الحلول من الخارج، حتى يتسنى للجنة القيام بواجباتها بصفتها محفلا للمفاوضات لا للمناقشات العامة العقيمة •

وفي النهاية، سيكون الشرط الجوهرى لبلوغ أية نتيجة ايجابية الاحترام الدقيق للاطلاع وللإجراءات الأكثر ديمقراطية للعمل المتاح للجنة، ضمانا لتمكن كل الدول الأعضاء من تقديم مساهمتها والمشاركة في أعمالها على أساس مساواة كاملة، بوصفها دولا مستقلة وذات سيادة وخارج التجمعات المرتكزة على قاعدة الأحلاف العسكرية • وتنعشم الايمان بأن كل المشاورات التي ستم في نطاق اللجنة ستستتير بهذه المتطلبات •

وبهذه الاعتبار أود أن أختتم كلماتي الاستهلالية • حتما سيكون واجبنا الأول في الأيام المقبلة تنظيم الأعمال • وسيكون جوهرها أن يحدد بدقة جدول عمل اللجنة وبالطبع نشاطنا كله على أساس لائحة الاجراءات وقرارات الأمم المتحدة •

ويعتبر أن اللجنة ستبقى دائما متنبهة لمتطلبات الجمعية العامة ولوقائع العالم، وأن تركز في هذا الصدد جهودها على الموضوعات التي اعتبرتها الجمعية العامة ذات أولوية • وهكذا فإن نزع السلاح النووي سيظل المجال الذي لا جدال في أولويته المطلقة، وينبغي على اللجنة أن تضمنه على النحو المناسب في جدول أعمالها • وعلينا أن نواصل أو أن نبدأ المفاوضات بشأن كل المشاكل النووية التي كلفتنا بها الجمعية العامة وهي: حظر التجارب النووية، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، ومنح ضمانات أمن للبلدان غير النووية، وعدم استخدام الأسلحة النووية، والوقاية من حرب نووية، وحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية •

وان وفدى ليعلق أهمية من ناحية البدء على القيام هذه السنة بتنظيم مشاورات فعالة، في نطاق اللجنة، تؤدي رأسا إلى بدء مفاوضات مرّبة وعلى مراحل حول موضوعات جوهرية ترمي إلى وقف انتاج الأسلحة النووية وخفضها تدريجيا • ان مثل هذا العمل قد يشكل أول حالة تأخذ فيها

اللجنة بنفسها مبادرة فتح فصل جديد من نشاطها في مجال أساسي من أجل قضية السلام والأمن الدوليين •

وان اعداد البرنامج التفصيلي لنزع السلاح ، الذي أسندته اليها الجمعية العامة ، يرتبط مباشرة بالحاجة الملحة لوضع صياغة ، بمصطلحات ملموسة وملزمة ، لاستراتيجية وسياسة عامة في مجال المفاوضات حول نزع السلاح ، تتيح الأداة الايجابية لتعبئة جهود كل الدول على طريق نزع السلاح • وأول من سيفيد من مثل هذه الأداة هي لجنتنا المحتاجة هي ذاتها الى منظور حركة أكثر اتساعا •

أما بالنسبة لتنظيم أعمالنا ، ابتداء من المتطلبات التي ذكرتها ، فان وفدي يرى وجوب توجيهنا بعزم نحو انشاء هيكل للتفاوض • ويجب على أفرقة العمل التي اشتغلت في الحام الماضي أن تستمر في نشاطها ، ويجب انشاء هيكل مماثلة لمفاوضات حول موضوعات اخرى ذات أولوية •

وينوي الوفد الروماني عرض مواقفه بالنسبة لكل مشكلة ستكون موضوعا لهذه المفاوضات ، والعمل مع الوفود الاخرى لكي تتقدم أعمال لجنتنا •

ان نتائج أعمالنا لهذه السنة ينبغي أن تكون بمستوى الأهمية الحيوية المعلقة على نزع السلاح تحقيقا لتقدم بني الانسان بل وبقائهم في الظروف الدولية الراهنة •

السيد سامر هيس (المملكة المتحدة) : انه لمن دواعي غبطتي أن أضم ترحيب وفدى الى الترحيب الحار المقدم اليكم بصفتكم الممثل الدائم لكندا في الأمم المتحدة بجنيف وكرئيس لجنة نزع السلاح في هذا الشهر على حد سواء . ونتطلع بأمل الى التعاون معكم في مهمتكم الاثنتين . وأريد أن أعبر عن شكري ، في ذات الوقت ، للسفير ساهلانغ على ما أبداه من براءة واهتمام في معالجته لشؤوننا في خلال فترة توليه لمنصب رئيس اللجنة لفترة طويلة على غير العادة . وأود الانضمام الى الآخرين للترحيب بوفد الصين الشعبية الى اللجنة . ان وجود الدولة الخامسة الحائزة للسلاح النووي والعضو الدائم في مجلس الأمن قد عزز بصورة كبيرة من مركز لجنتنا . ويتطلع وفدى الى العمل مع الوفد الصيني الذي نتوقع منه أن يضيف الى عمل اللجنة مساهمة ثمينة وبناءة . وأحب أن أعرب كذلك عن الترحيب الحار بزملائنا الجدد ممثل بلجيكا والجزائر وزائير وهنغاريا ، واليابان الذين انضموا حديثا الى اللجنة . وأحب كذلك أن أحيي السفير جايبال وفريقه ، اللذين نعتد على كفايتهما اعتمادا كبيرا .

وأود أن أؤكد من جديد ، وأنا أعتقد في بداية الدورة بأنه سيكون لعملنا أهمية معززة ، الترام الحكومة البريطانية بالبحث عن تدابير للرقابة على الأسلحة ونزع السلاح تكون متوازنة ويمكن التحقق من تنفيذها .

ولدى حكومتي قناعة راسخة بأن التوصل الى تدابير واقعية ومنصفة ، وقابلة للاستيثاق ، لتحديد الأسلحة سيعزز الأمن الوطني والدولي ، وذلك بالتقليل من الاخطار وتخفيف حدة التوتر ولكن حكومتي ، اذ تقول ذلك ، لا يمكنها أن تتجاهل الاطار الدولي الواسع الذي نعمل فيه . وبديني أن احراز تقدم في ميدان تحديد الأسلحة هو أمر يعتمد على الثقة الدولية ، ونعني بذلك الثقة بأن أطراف اتفاق ما ستتقيد بالالتزامات المترتبة على الاتفاق ، على حد سواء ، وأن الحكومات الأخرى تهمن بالمحافظة على عالم تعيش فيه الدول وتدع غيرها تعيش فيه ، عالم ترغب جميع الدول أن تتعايش فيه بسلام وبروح بناءة وفقا للفطرة السليمة والسلوك المتمدن ، وفي الحقيقة ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

علينا جميعا أن نواجه حقيقة أن الأحداث الأخيرة قد وضعت المحافظة على مثل هذه الثقة في خطر فقد احتلت عسكريا دولة كبرى ، ممثلة في هذه اللجنة ، دولة مستقلة مجاورة ذات سيادة . لقد أدانت الأغلبية الساحقة للدول الاعضاء في الأمم المتحدة انتهاك سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية وطالبت بالانسحاب الفوري للقوى المحتلة . وبشكل خاص ، فان رد فعل البلدان المحاذية جغرافيا لهذا العمل ليعبر عن نفسه . ان آراء حكومتي حول ما حدث في أفغانستان معروفة جدا ولأنوى تكرارها هنا بمزيد من التفصيل ، لأنني أعتقد أنه من المجدي أكثر ، في هذا المنتدى ، التطلع الى الأمام بدل النظر الى الوراء . ولكن علينا أن نقرأ أن المجتمع الدولي قد تعرض الى ضربة قوية موجّهة الى الأمن والثقة الدوليين . من الواضح معرفة من يتحمل مسؤولية هذه الضربة .

وفي اجتماعنا المنعقد في ٥ شباط / فبراير اعترضت وفود معينة على البيانات التي أدلى بها أعضاء آخرون يعلقون فيها على الاحداث الجارية في أفغانستان . وادعوا اعتقادهم بأن الاستماع الى عبارات التعبير عن القلق من عمل عسكري ، أدى الى تصعيد حدة التوتر الدولي في منطقة حساسة من العالم ، هو خارج صلاحية هذه اللجنة . انني أجد هذا أمرا يدعوا الى الدهشة . ان مهمة هذه اللجنة هو تعزيز الامن فيما بين الدول وذلك بالتفاوض حول التوصل الى تخفيض

مستويات احتمال حدوث المواجهة المسلحة • انه لأمر حتمي وصحيح تماما أن ينبغي على مناقشاتنا أن تأخذ في الحسبان آثار الاستخدام الفعلي للقوات المسلحة •

ان السؤال الآن ، وفي أعقاب هذه الأحداث ، هو ما الموقف الذي ينبغي أن نتخذه للقيام بجهود من أجل تأمين مزيد من تحديد الاسلحة • لقد أكدت أزمة أفغانستان من جديد الحاجة الى دفاع فعال ضد الاعتداء الخارجي • يجب ، في الوقت ذاته ، أن يستمر البحث عن وسائل تقوية الأمن الدولي عن طريق تحديد الأسلحة ، ولهذا السبب ستواصل حكومتي جهودها من أجل التوصل الى اتفاق حول تدابير لتحديد الأسلحة تكون متوازنة وقابلة للتحقيق •

وبناءً على ذلك ، فقد استأنفت المملكة المتحدة هذا الأسبوع مفاوضات مركزية مع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول حظر شامل للتجارب النووية • وكذلك انضمت ، خارج نطاق هذه اللجنة ، الى حليفاتها في شهر كانون الأول / ديسمبر الماضي في تقديم بعض المقترحات الشاملة الموضوعية بعناية الى بلدان حلف وارسو من أجل تحسين الأمن والاستقرار المتبادلين في أوروبا • وللأسف فقد قوبل جزء من مجموعة المقترحات هذه برد سلبى ولكن أملنا بالتوصل الى تقدم سيستمر •

لست أريد أن أشير الى هذا السؤال المهم بمزيد من التفصيل الآن ، الا أنني أعتقد أنه من الضروري وضع الأمور في نصابها الصحيح فيما يتعلق بنقطة وردت في بيان مثل الاتحاد السوفياتي الموقر في 5 شباط / فبراير. لقد لمح بأن القرار بتحديد القوات النووية الشعبية الغربية سوف يقضي على توازن القوات الحالي في أوروبا ، ولكن حقائق الأمور هي نقيض ذلك تماما • ان الحالة الراهنة مختلفة التوازن لدرجة تجعلها بصورة متزايدة لصالح حلف وارسو • والايحاء بأن الحلفاء الغربيين يعتبرون وضع أسلحة تمكن منظمة حلف شمال الاطلسي من التفاوض من مركز تفوق هو أمر عار عن الصحة تماما • وعلى العكس تماما ، فالذى نحاول القيام به هو أن نصلح الى حد ما حالة النقص المتقلقة التي يعاني منها الجانب الغربي •

وان واجب لجنة نزع السلاح ، في بداية هذه الدورة ، هو الموافقة على جدول اعمال وبرنامج عمل • وبأمل وفدى بأن تؤدي المشاورات التي قد بدأتها من قبل الى توافق آراء حول كل من هاتين المسألتين • أما فيما يتعلق بجدول الاعمال ، فان وفدى راض بالتقدم المحرز في نهاية اجتماع العمل الذي عقد أمس وهو يصبو الى التوصل الى اتفاق مبكر حول هذا الموضوع •

وسيتظهر وفدى مرونة في المشاورات الخاصة ببرنامج العمل • وأعتقد انه من المجدى الآن لفت الانتباه الى عدد من العوامل نعتقد أنها يجب أن تؤخذ في الاعتبار في صياغة برنامج عملنا •

— أولا ، هناك مسألة مقدار ما لدينا من وقت • اننا لم نتفق بعد على تاريخ اختتام هذا الجزء من الدورة • الا أننا سمعنا بأن أحد الاحتمالات المقترحة هو ٢٤ نيسان / ابريل • واذا تم الاتفاق على هذا ، فان ذلك سيترك لنا أحد عشر أسبوعا لهذا الجزء من الدورة ؟

— ثانيا ، وفيما يتصل بنفس الموضوع ، برنامج العمل الذى سينهزمك فيه العديد منا خارج نطاق هذه اللجنة • وسينهزمك ، على سبيل المثال ، عدد كبير من الوفود في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والذى سيفتح أعماله في ٣ آذار / مارس ويستمر لمدة ثلاثة أسابيع • وستشغل وفود اخرى ، هي في حالات

عديدة الوفود ذاتها ، في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية البالغ الأهمية والذي يستمر لمدة أسبوعين ابتداءً من ٢٤ آذار/مارس أى مباشرة بعد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الاسلحة البيولوجية • ولا يرغب وفدى أن يوعي ، بأى طريقة ، بأنه ينبغي أن يخضع عمل هذه اللجنة لعمل في خارجها • ولكننا يجب أن ندرك الصعوبات العملية التي ستواجهها بعض الوفود ، وبخاصة تلك الوفود الأصغر حجماً من وفدى ، من مواصلة مفاوضات مركزة جنباً الى جنب مع تلك التي تجرى في هذه اللجنة ؛

ثالثاً ، هناك مسألة مدى الوقت الذي يجب أن نخصصه للتفاوض حول كل بند من بنود جدول الاعمال • فيجب أن يكون هدفنا انصاف البنود التي أمامنا باعطاءها حقها من الاهتمام • ولا يعتقد وفدى ، لهذا السبب ، أنه سيكون أمراً واقعياً أن نعطي يوماً أو يومين فقط في مناقشة بنود مختلفة لجدول الأعمال • مثلما فعلنا خلال الجزء الأول من دورتنا في السنة الماضية •

وهذا الأمر يشير الى برنامج عمل يقتصر على عدد محدود من البنود لهذا الجزء من الدورة • وأعتقد أنه ينبغي أن يكون واضحاً أن اختيار هذه البنود يجب ألا ينظر اليه على أنه مسألة لأولويات • فعلى سبيل المثال ، اذا نُظر موضع الاسلحة البيولوجية والكيميائية على جدول الاعمال أولاً ، فيجب ألا يفسر ذلك بأن له أولوية أعلى من ، مثلاً ، ضمانات الأمن السلبية • ويقترح وفدى أن يكون المعيار الأجدى في اختيار بنود برنامج العمل هو أن تكون هذه البنود جاهزة للتفاوض لجنة نزع السلاح حولها •

ويعتقد وفدى بأن هناك بنوداً أربعة تقع ضمن هذه الفئة : وهي الاسلحة الكيميائية ، ضمانات الأمن السلبية ، الأسلحة الاشعاعية والبرنامج الشامل لنزع السلاح • ويمكن لهذه البنود الأربعة أن تكون أساساً مفيداً لعملنا في الجزء الأول من الدورة • ان ادراج هذه البنود في الجزء الأول من الدورة وتأجيل بنود أخرى الى الجزء الثاني ، حين سننظر فيها بدورها بصورة جديدة ، يجب ألا ينظر اليه وكأنه يعطي بنوداً الأولوية على بند آخر • وأعتقد أن ادراج هذه البنود الأربعة في جدول أعمال الجزء الأول من الدورة سيؤمن قاعدة واقعية لبدء برنامج عملنا ، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار ضيق الوقت ، والحاجة الى اعطاء كل بند من بنود جدول أعمالنا الاهتمام الجدى • هذه هي أفكار وفدى الأولية حول عمل اللجنة لهذه السنة وحول المسائل المفصلة على نحو أوسع والمتعلقة بجدول أعمال اللجنة وبرنامج عملها • لقد احترمت حكومتي التزاماتها بأن تتفاوض بنية حسنة ، في كل من المفاوضات الجارية داخل وخارج اطار هذه اللجنة • وسوف نواصل التفاوض بنية حسنة ، ونتوقع من الآخرين أن يفعلوا مثل ذلك • وعلينا أن نسعى من خلال أعمالنا في هذه اللجنة ، لتخفيف حدة التوترات والشك ، وأن نعيد بناءً روح الثقة ، ونعيد خلق الظروف التي يمكن أن نتوصل فيها الى اتفاقات لنزع السلاح • ويجب أن يكون هذا هو هدفنا لهذا السنة •

السيد أونكيلينكس (بلجيكا) : أود نبل كل شيء أن أعرب عن فائس غطتي لا افتتاح هذه الدورة برئاسة ممثل بلد مساهم مساهمة كبيرة ، منذ انشاء الأمم المتحدة ، في العديد من الأعمال والجهود في مجال نزع السلاح . ان سمعة كندا في هذا المجال سمعة وطيدة لم تشبهها شائبة تط ، واني على يتين من انكم ستحافظون على هذا التقليد بجدارة ، فتبعثون في أعمالنا الدينامية والايمان ، اللذين بدونهما لا يمكن تحقيق أي انجاز .

ان التحدث اليوم الى هذا المحفل الهام الذي تمثله لجنة نزع السلاح ، دون التعبير عما أثارته الأحداث التي وقعت منذ نهاية كانون الأول / ديسمبر في افغانستان من مشاعر تلي عيينة لدى الرأي العام في مختلف البلدان ولدى مسؤولينا ، يعني ، في نظرنا ، الوقوع في خطأ جسيم في التدبير السياسي . فمش هذا السكوت لا يخدم في الواجح تضية تحسين العلاقات الدولية وانحفاظ على السلام والامن ، اللذين تررت حكوماتنا تكريس جهودها لهما ، بل على العكس ، قد يسبب سوء تفاهم حول رأى غالبية المجتمع الدولي في الأحداث السالفة الذكر .

لقد قامت الحكومة البلجيكية ، مع العديد من الحكومات الأخرى ، بفضح خطورة الاجراءات العسكرية التي اتخذت في أراضي دولة أخرى ، وهي اجراءات أدت ، خلال أيام قليلة ، الى تدهور خطير في المناخ الدولي .

ان مشاعر الحزن والمرارة ازاء الأحداث المأسوية التي وقعت في الشهر الأخير تظهر على أشدها داخل هيئات تفاوض مثل هيئتنا ، التي يركز عملها على الثقة وحسن النية بين الدول . وبخشي في الواجح ، من أن ينفي هذا اللجوء الى العمل العسكري على سنوات من الجهود المركزة الدؤوبة لخدمة تضية نزع السلاح .

ان عملية الانفراج ، التي لاتزال بلجيكا والحكومات الأخرى متمسكة بها ، لا تعني مطلقاً هدفا مجردا وثابتا ، بل تتطوى على مضمون عملي يمكن أن يتغير ، في كل لحظة ، في ضوء حالة العلاقات الدولية . وقد عرضت الأحداث الأخيرة للخطر التطور الايجابي لهذه العملية . ومن الميم أن يزول سبب هذا التدهور في أقرب وقت اذا كنا نريد اعادة الثقة ، الضرورية جدا لنجاح أعمالنا .

ان الروابط الموجودة بين نزع السلاح والامن الدولي هي من الواجح بحيث لا يمكن أن نأمل بلوغ الهدف الأول دون التأكد من المحافظة على الهدف الثاني .

وليس التصد من هذا الكلام المتسم بالخطورة الدخول في مجادلة كلامية ، وانما التصد منه فقط التحذير والتعبير عن أمل . انه صادر عن ممثل بلد حريص منذ مدة طويلة على تضية الانفراج ونزع السلاح وتنظيم التسلح . ولا يزال هذا البلد يأمل أن يعود سلوك الدول الى اعتداله ، لأن الاعتدال هو الشرط الوحيد لنجاح أعمالنا ومفاوضاتنا .

وفي فترات التوتر الدولي كالفترة التي نشهد ها ، يصبح الدور الذي أوكل الى لجنتنا أكثر تيمة من أي وقت مضى ، ومن الميم أن نحاول جميعنا المساهمة في تحقيق الأهداف التي رسمتها هذه اللجنة لنفسها .

ان الأحداث الأخيرة هي احداث سنة ، لاسيما وأن عام ١٩٨٠ كان يبشر بفترة تندم ممكن في مجال نزع السلاح :

- كان المجتمع الدولي يأمن ويتوقع أن تدخل اتفاقات الجولة الثانية لمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية (سولت ٢) حيز النفاذ وأن يبدأ التفاوض لعقد اتفاق سولت ٣ ؛
- لاحت في الأفي احتمالات حدوث تقدم في مفاوضات تخفيض القوات في أوروبا ، اشر نيام الأطراف باجراء تكييفات في موافقها ، ومؤخرا ، في أعقاب المقترحات الجديدة التي قدمتها البلدان الغربية في كانون الأول / ديسمبر الماضي ؛
- كان التحضير للمقاء المترر عقده في مدريد في الخريف القادم ينطوى ، في نظر الدول الأوروبية ، على امكانيات احراز تقدم - وخاصة في مجال الجوانب العسكرية للأمن ونزع السلاح ؛
- أما لجنة نزع السلاح ، فقد كانت دورتها لعام ١٩٧٩ تبشر بالخير . ذلك انها ، باعتمادها على نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٧٨ ، أتاحت التوصل الى اتفاق هام بشأن التواعد الاجرائية وبشأن برنامج عمل . وقد أعرب السيد سيمونيه ، وزير خارجية بلجيكا ، في خطابه الى الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، عن اغتباطه لسير أعمال تلك الدورة ، وأضاف :
- " ان المسائل الفنية التي تناولتها تد عولجت بروح بناءة تحمل تباشير خير للدورة المقبلة " ؛
- وأخيرا ، كان من المتوقع أن تفتتح دورة عام ١٩٨٠ في جو من حسن الطالع ، ذلك أن اللجنة ، بفضل اشتراك الصين لأول مرة في اعمالنا ، وهو اشتراك نرحب ونختبئ به مع باقي الأعضاء ، أصبحت تضم الآن مجموع الدول الحائزة للأسلحة النووية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .
- ان ما يهم ، في الوقت الحالي ، هو المحافظة الى أقصى درجة ممكنة ، على كل هذه الاهداف حيث اننا نعلن أهمية كبرى على الجهود المبذولة في المفاوضات المتعددة الأطراف ، والالتزام والتثائية للتوصل الى اتفاقات بشأن الحد من التسليح وخفضه .
- ويجب أن تتخذ اللجنة بأسرع ما يمكن الترتيبات العملية اللازمة لتنظيم دورتها . فقرار الجمعية العامة ٨٣/٣٤ باء يدعونا الى البدء ، دون مزيد من التأخير في مفاوضات موضوعية بشأن مسائل نزع السلاح ذات الأولوية المدرجة في جدول أعمالنا .
- وترى بلجيكا ان جدول الأعمال وبرنامج العمل المعتمدين خلال الدورة السابقة ، والواردين في الوثيقة CD/12 ، يجب أن يتخذوا كأساس لتنظيم أعمالنا . ومن المهم تجنب مباحثات مطولة حول الإجراءات ، وذلك باعداد برنامج يضم المواضيع التي تحظى باهتمام مختلف الوفود والتي يمكن أن تؤدي الى مفاوضات مثمرة خلال الدورة الحالية . ويجب أن تتخذ تدابير عملية لكل موضوع من هذه المواضيع ، بحيث لا تؤدي المناقشة المتعممة لاحد ها ، الى منح دراسة المواضيع الأخرى . وفي هذه النقطة لا تمنح بلجيكا في أن يتم تشيا مع المادة ٢٣ من النظام الداخلي ، تشكيل لجان فرعية مخصصة أو أفرقة عاملة ، أو أفرقة تقنية أو أفرقة خبراء حكوميين في كل حالة يبدو فيها للجنة أن من شأن ترار كندا أن يدفع الأعمال الى الأمام .

وتصورنا لتنظيم هذه الأعمال يجب أن يفي بشاغلين رئيسيين هما : من ناحية ، الرغبة في الاحتفاظ ضمن صلاحية اللجنة بكافة المواد كما هي معروفة في الوثيقة النهائية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية ، ومن ناحية أخرى ، الرغبة في تحديد المواضيع التي يمكن أن تؤدي المفاوضة بشأنها في الأجل القصير الى نتائج جيدة •

بعد المرحلة المجربة للحرب الباردة ، جاءت فترة السنين ١٩٦٠ - ١٩٧٠ بإنشاء آلية للتفاوض وظهور سلسلة من الصكوك الدولية في مواضيع نزع السلاح وتنظيم التسليح •

وتد دخلنا في مرحلة الثالثة من تاريخ نزع السلاح بعد الصدام العالمي الثاني ، اذ أصبحت لجنة نزع السلاح أوسع تمثيلا وغدت هياكلنا تبحث على شعور المجتمع الدولي في مجموعه بارتياح أكبر ومن الميم أن تسخر لجنتنا عن نتائج ملموسة بأسرع ما يمكن ، تضاف الى تلك التي سبق تحقيقها •
ولين هناك شئ في أن مثل هذا التقدم يمكن أن يحصل في أحد المجالات الأربعة التالية :

- حظر الأسلحة الكيميائية
- حظر الأسلحة الاشعاعية
- ضمانات الأمن السلبية
- وقف التجارب النووية

منذ عام ١٩٧١ ، أي بعد أن بدىء بدراسة الأسلحة الكيميائية بشكل منفصل عن الأسلحة الجرثومية ، قدمت الى مؤتمر لجنة نزع السلاح ثلاثة مشاريع اتفاقيات لحظر الأسلحة الكيميائية • وفي عام ١٩٧٤ ، أعربت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي عن عزمهما على تقديم مبادرة مشتركة • وقد أجريت مفاوضات ثنائية لهذه الغاية ، ويبدو من خلال التقرير المشترك المقدم الى اللجنة في شهر آب الماضي ، انه ، رغم تبني مسائل كثيرة مازالت مطروحة للمناقشة ، وتشمل على الأخص بعض التدابير الدولية للتحقيق ، والتدابير الرامية الى تنويع الثقة ، أو أيضا شروط سريان مفعول الاتفاقية ، ظهرت مجالات واسعة من الاتفاق حول عناصر أساسية لمعاهدة •

وقد كان الوفد البلجيكي يترقب دائما باهتمام نتائج هذه الاتصالات الثنائية • ولكنه كان يعتقد دائما بوجود القيام بشكل مواز ببعض الأعمال داخل اللجنة • هذان الخطان للمفاوضات ، بدلا من أن يتعارضان ، يجب على العكس أن يتكاملان ويؤمنان فرص أفضل لنجاح المباحثات داخل اللجنة • ومن ناحية أخرى ، عبرت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة ، عن أسفها لعدم التوصل حتى الآن الى صياغة اتفاق حول حظر الأسلحة الكيميائية • وقد أقرت بالاجماع صفة الأولوية التصوى التي تتسم بها هذه المفاوضات • ومنذ حوالي عشرين سنة ، تبذل جهود لحظر استحداث صناعة و تخزين الأسلحة الكيميائية • ويجب أن تبدأ الأعمال بأسرع ما يمكن داخل اللجنة ، على أن تعتمد بشكل خاص على التقرير الاميركي - السوفياتي المشترك الذي قدم في شهر آب / أغسطس الماضي ، والوارد في الوثيقة CD/48 ، وعلى المساهمات المقدمة خلال الدورة الأخيرة حول الاجراءات الواجب اتباعها وكذلك حول التحقق • أخيرا ، يوجد تحت تصرف اللجنة منذ أعدته الأمانة يتضمن عناصر اعلمية عن الأسلحة الكيميائية وردت في الوثائق الرسمية الصادرة خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٩ •

يبدو لنا ان الشروط قد اجتمعت للتوصل لسريعا الى اتفاق حول الاجراء الواجب اتخاذه • وبلجيكا على استعداد للتفكير في موضوع تشكيل فريق عامل ، تجاوبا مع الاهتمام الذي أبدته الجمعية

العامة • ومن الواضح انه لا بد من أن نقوم نحن بتحديد مهمة هذا الفريق تحديدًا دقيقًا لكي نستطيع ، على ضوء الحالة الراهنة للمفاوضات ، تقديم مساهمة ايجابية في تعيين العناصر اللازمة لوضع معاهدة • ومن ناحية أخرى ، اذا كانت تجربة الندوتين اللتين نظمنا عام ١٩٧٩ في المملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية ، سوف تستمر بشكل أو بآخر ، فان الوفد البلجيكي سوف يتترح على سلطات بلاده اشراك خبير بلجيكي أو أكثر فيها •

وند ناشدت الدورة الرابعة والثلاثون للجمعية العامة ، بالاجماع ، لجنة نزع السلاح أن تتوصل بأسرع ما يمكن الى تحتين اتفاق لحظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الاشعاعية •
وبينت بلجيكا في اللجنة الأولى ، انها لن تتوانى في بذل جهودها من أجل التوصل الى نص نهائي خلال الدورة الحالية للجنة •

والاقتراح الاميركي - السوفياتي المشترك والمتفق عليه الذي يحوى العناصر الرئيسية لمعاهدة (الوثيقة CD/31) يشكل أساسا كافيا للانطلاق ، ويجب أن تتمكن اللجنة اعتمادا عليه من اكمال المفاوضات بسرعة الى نتيجة جيدة •

من المؤكد ان الجمعية العامة لم تحتر هذه المادة ذات أولوية تصوى • ولكن الموضوع يتعلق هنا بسلاح ذى طاقه كبيرة على التدمير الشامل ، وكما صرح وفد بلجيكا في اللجنة الأولى ، أثناء الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، " فان تكاثر المراكز النووية في كل أنحاء العالم يضيف في الواقع على هذه المسألة نوعا من الاستعجال ، ذلك ان الفضلات المشعة التي تنتجها هذه التجهيزات تشكل المادة الأولية اللازمة لانتاج الأسلحة الاشعاعية " •

بالاضافة الى الاقتراح الاميركي - السوفياتي المشترك ، يوجد أيضا تحت تصرف اللجنة مشروع ديباجة ومشروع نص حول تعديل المعاهدة وسريان مفعولها • وهنا أيضا ، ترجو بلجيكا أن يتم تشكيل فريق عامل تكون مهمته صياغة مشروع معاهدة على أساس هذه النصوص المتعددة •
وتد شارك الوفد البلجيكي دائما في تبادل الرأي حول الضمانات الامنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وذلك منذ عقد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية •

واذا كان القرار رقم ٢٥٥ الذى اتخذه مجلس الأمن في ١٩ حزيران / يونيو ١٩٦٨ ، تد شكل في ذلك الوقت أول انجاز في هذا الاتجاه ، فان المناقشات التي تمت منذ ذلك الحين ، قد بنتت غير منتجة • وقد سر الوفد البلجيكي في الدورة الماضية ، أن اتخذ القرار التامى بادراج هذه المشكلة في جدول الأعمال • وقد أدى الاستكشاف المبدئي ، الذى اجرى في الفريق العامل الخاص الذى ترأسه زميلنا المصرى ، لمجالات الاتفاق وعدم الاتفاق الى التوصية بمتابعة المفاوضات خلال الدورة الحالية ، مع تأكيد على تعقد الموضوع •

وتد كانت الأعمال المتعلقة بهذه المسألة في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، مصدرًا لخيبة الأمل ، ذلك انه تد عرضت على التصويت ثلاثة ترارات يمكن اعتبارها متقاربة ، دون التمكن من الوصول الى نص موحد ، ودون التمكن من زيادة ايضاح الموضوع •

خلال الدورة الاستثنائية العاشرة للأمم المتحدة ، أدلت عدة دول حائزة للأسلحة النووية بتصريحات من جانب واحد تشكل بحد ذاتها اجراءات سياسية ذات معنى •

من الواضح ان اللجوء الى الاجراء الذى اتبع عام ١٩٦٨ في مجلس الأمن بخصوص القرار رقم ٢٥٥ ، يشكل وسيلة للاستفادة من هذه الاجراءات السياسية المتخذة من جانب واحد .
وفي كل الأحوال ، لا بد من بذل جهود جديدة من أجل الوصول الى ترتيبات تأخذ باعتبارها تنوع الاحتياجات الأمنية ، سواء بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية ، أو الدول غير الحائزة لها .

وبلجيكا مستعدة للمساهمة في هذه الجهود ، ويمكننا قبول تحديد صلاحية الفريق العامل الخاص الذى تشكل في الدورة الأخيرة ، اذا ما رغبت الوفود في ذلك .

ويبقى الوتف الكامل للتجارب النووية مطلباً من أهم مطالب المجتمع الدولي ، وقد أعربت الجمعية العامة في دورتها الأخيرة من جديد عن قلقها الخبيرازاء استمرار محدل تجارب الأسلحة النووية على حاله .

ومن دواعي السرور أن تكون كافة الدول التي تنوم بهذه التجارب حاضرة في اللجنة ابتداءً من الدورة الحالية .

وبانتظار اتمام حوار بين هذه الدول حول هذه المشكلة اليمامة فان اللجنة تتابع رغم ذلك باهتمام المفاوضات الجارية بين ثلاث منها .

وقد دل التصريح المنتضب الذى قدمه الى اللجنة السفير سامرهيس باسم البلدان الثلاثة ، في ٢١ تموز / يوليه الماضي ، على انه قد تم تحقيق درجة كبيرة من الاتفاق حول المبادئ الأساسية ولكن البحث ما زال جارياً لايجاد حل لموضوع اجراءات التحقن .

ما عدا هذا التصريح المنتضب والحمل المفيد والميم بد رجة كبيرة الذى تام به الفريق الخاص لخبراء الاهتزازات - وقد شاركت بلجيكا بشكل فعال في هذا الفريق - لم تجر اللجنة أية مناقشات ولم تتلق أية مساهمات حتيفية في عام ١٩٧٩ ، بخلاف ثلاث وثائق عمل متعلقة بهذه الأعمال في علم الاهتزازات .

ونتمنى أن يتم في هذه الدورة تنظيم مناقشات أهم شأناً وأن تتوصل المفاوضات الثلاثية الى نتيجة جيدة . وقد سررنا عندما عما باستئناف هذه المباحثات في جنيف هذا الأسبوع .
وتبقى بلجيكا حريصة على هذا الهدف الخاص بوقف التجارب النووية . وقد صفت دائماً لكل جيد في هذا الاتجاه ، ميماً كان جزئياً .

وسوف تتابع باهتمام التطور العام لهذه المسألة وذلك بانضمامها الى كل ترار اجرائي يسمح بتوسع تطور ايجابي للأعمال داخل اللجنة .

وسوف تتناشر في اللجنة بلا شك مواضيع أخرى ، كالبرنامج المفصل لنزع السلاح . ومن ناحية أخرى قدم لنا الوفد الايطالي منذ فترة تصيرة مساهمة مثيرة للاهتمام حول موضوع كانت الحكومة البلجيكية تتيم به دائماً أى : مرابنة نتل الأسلحة والحد منه . وكما تذكر الوثيقة الايطالية ، كانت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تد أد رجت في برنامج عملنا مشكلة الأسلحة التليدية على نطاق أوسع . وكانت هذه المشكلة نفسها واردة في جدول أعمال الدورة السابقة للجنة ، وسوف تغتبط بلجيكا لاتخاذ أى ترار اجرائي من شأنه أن يسمح للجنة ببدء مناقشة متعممة لهذه المسألة المهمة التي أشارت الوثيقة الايطالية الى أحد جوانبها .

ولكنني لا أريد أن أنهي هذا العرض دون أن أشير إلى بعض التصريحات التي بدأ أنها تشكك في ارادة الدول الغربية في التوصل الى اتفاقات حول الحد من الأسلحة ونزع السلاح في أوروبا . ان مثل هذه المزاعم لا تصمد أمام تحليل عشرين سنة من الجهود والمفاوضات التي قامت بها الدول الغربية في محافل متعددة .

وقد كانت هذه البلدان ، وعلى الأخص الدول الأوروبية ، على حق فيما أعربت عنه خلال السنوات الأخيرة من تلقا ازاء القوة النووية الضخمة التي يظهرها الاتحاد السوفياتي ويهدد بها أوروبا الغربية مباشرة . ان التوسع المستمر والذي لم يتوقف حتى ساعتنا هذه في الأسلحة النووية السوفياتية التعبوية البعيدة المدى ، هو على الأخص ما أثار قلق بلداننا الأساسي .

وتد أدى ذلك الى اتخاذ عدد من الدول الغربية تارارا ذا سنين في ١٢ كانون الأول / ديسمبر الماضي :

— القيام بتحديد الأسلحة النووية التعبوية بعيدة المدى بالشكل اللازم لاستعادة التوازن في هذا المجال ؛

— توجيه عرض الى الاتحاد السوفياتي لاجراء مفاوضات تهدف الى تثبيت هذا التوازن عند أخفض مستوى ممكن . وتد عبرت الدول الغربية بوضوح عن عزمها على أخذ النتائج المحتملة لهذه المفاوضات بعين الاعتبار أثناء تنفيذ خطتها للتحديث .

وتد أكد الاتحاد السوفياتي لنا ، في ٢٥ كانون الثاني / يناير ، وبعد أن كان قد رفض في أول الأمر قبل هذا التاريخ بعدة أيام ، مختلف مقومات هذا العرض الغربي من أجل اجراء مفاوضات ، تأخذ بالاعتبار المقترحات التي تقدمها الرئيس بريجنيف في ٦ تشرين الأول / اكتوبر الماضي ، ووزراء خارجية دول حلف وارسو في ٦ كانون الأول / ديسمبر .

من هذا المنطلق ، تم مؤخرا تشكيل فريق استشاري خاص حول الحد من الأسلحة النووية التعبوية في اطار منظمة حلف شمال الأطلسي . ومهمة هذا الفريق هي تحريك المفاوضات الخاصة بالأسلحة النووية المذكورة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وضمان التشاور الوثيق بين الدول الحليفة ، خلال سير هذه المفاوضات . وتد أصدرنا ونصدر اليوم أيضا نداء ملحاً الى الاتحاد السوفياتي من أجل وقف انتاج ونشر أسلحته النووية التعبوية الجديدة البعيدة المدى ، ومن أجل تقليص عددها .

هل يجب علي أيضا أن اذكر بمبادرتنا الوحيدة الجانب التي أكدناها في ١٢ كانون الأول / ديسمبر الماضي ، من أجل سحب ألف رأس من الرؤوس النووية الأميركية من أوروبا ؟

وكما ذكرت من قبل تقدم الغربيون في شهر كانون الأول / ديسمبر أيضا ، أثناء مفاوضات فيينا ، بمتراحات جديدة تهدف الى تبسيط المرحلة الأولى من الاتفاقات المرتتبة ، والى اتخاذ سلسلة من التدابير المرتبطة بذلك والتي يتصد بها خاصة ضمان التحقق من تنفيذ الاتفاق وزيادة الشقة في انه موضع احترام .

وتدعمت هذه الدول نفسها أيضا باعطاء دفعة جديدة للأعمال التحضيرية لاجتماع مدريد حول التعاون والأمن في أوروبا ، ولاسيما عن طريق السعي الى تنويع التدابير الداعية الى الثقة والتي نصت عليها الوثيقة النائية لمؤتمر هلسينكي ، وتعزيز الجهود الرامية الى نزع السلاح في أوروبا •

- وهذا ، سيدى الرئيس ، لا يتفق على ما بيدولي مع التصور المزعوم لارادتنا في نزع السلاح ومن المهم أن تبرهن كل الأطراف المعنية بالأفعال عن ارادة مضاعفة في العمل بشكل ملموس أيضا على الصعيد الأوروبي من أجل اتخاذ تدابير ذات معنى لنزع السلاح والحد من التسليح • مثل هذا الموقف سوف يؤثر على الجو الدولي بشكل ايجابي ، وبالتالي يهيب كل الفرض لدورة مثمرة للجنة •

السيد فوتوف (مثل بلغاريا): اسمحو لي أولاً أن أتقدم اليكم بخالص مشاعر الاحترام من جانب وفد بلغاريا وأن أتمنى لكم رئاسة جد ناجحة للجنة نزع السلاح عن شهر شباط/فبراير. وأود أيضاً أن أهنئكم على تعيينكم رئيساً للبعثة الكندية وأن أعلن عن اقتناعي بأن التعاون بين بعثتنا سوف يستمر بروح من الود بين بلدينا. وبسرنا أيضاً أن ننوه بوجود السيد بيرسون، مستشار شؤون نزع السلاح وتحديد الأسلحة بوزارة الخارجية الكندية.

واني لأنتهز هذه الفرصة كي أرحب بالمعينين حديثاً رؤساء لوفود بلجيكا والجزائر وزائير والصين وهنغاريا واليابان. كما يسرني أن أتوجه بالتحية إلى السيد ايان مارتنسون الأمين العام المساعد الجديد لشؤون نزع السلاح وكذا إلى السفير جايبال الممثل الشخصي للأمين العام وأمين لجنة نزع السلاح.

إن وفد جمهورية المجر الشعبية يجري إلى الدوحة الحالية للجنة يحدوه الحزم على الاسهام في وضع تدابير متماسكة وفعالة لوقف سباق التسلح ونزع السلاح. فسياستنا المحبة للسلم تقوم على ارتباطها بعملية الانفراج، والكفاح من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتعميق التعاون الدولي وتعزيز الثقة والتفاهم. وليست هذه سياسة قصيرة الأجل، ولكنها سياسة تسترشد بمبادئ ثابتة، تنبع من طبيعة نظامنا الاشتراكي ذاتها. ولقد صرح مؤخرا الأمين الأول للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة لجمهورية المجر الشعبية تودور جيفكوف: وأنا هنا أنقل عنه:

"... وباعتبارنا دولة اشتراكية... لدينا مائة سبب للسعي من أجل السلم والكفاح من أجل السلم في جميع أنحاء العالم وليس لدينا سبب وحيد يجعلنا نتمنى الأزمات في الوضع الدولي، أو يدفعنا إلى التشكك، أو العداء، أو الحروب الباردة" أو "الساخنة" بين الدول. ولهذا بالضبط فنحن نبذل الجهود بقدر إمكاناتنا ونعمل من أجل تعزيز السلم والانفراج وتعميقه بغية تحويله إلى عملية لا رجوع فيها. ولهذا بالضبط فنحن نبذل الجهود ونعمل من أجل احراز التقدم الحقيقي في ميدان نزع السلاح ومن أجل إقامة تعاون دولي يكون متبادلاً الفائدة".

إن العقد الماضي قد اتسم بتقدم ايجابي مطرد في العلاقات الدولية. وتم بفضل الظروف المواتية التي أوجدها الانفراج القائم، عقد عدد من الاتفاقات بشأن نزع السلاح. واضطلعت المفاوضات في لجنتنا وفي عدة أجهزة ومحافل أخرى، وبصفة خاصة الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، بدور غير ضئيل في هذا الصدد. وكانت الاتفاقات التي تم التوصل إليها في اجتماع القمة السوفياتي الأمريكي في فيينا في حزيران/يونيه من العام الماضي تتميز بأهمية خاصة، ولا سيما التوقيع على الجولة الثانية من معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية. وكان من شأن المداولات والمفاوضات بشأن عدد من القضايا الملموسة لنزع السلاح والتي دارت على أسس ثنائية وثلاثية ومتعددة الأطراف أنها لم تنتج فقط التوضيح الكامل لمواقف المشتركين ولكنها أدت أيضاً إلى التقريب أكثر من أي وقت مضى بين آرائهم بشأن عدة مسائل.

وطبيعي أن تلك الانجازات الهامة لم تكن إلا ثمرة الجهود المشتركة من جانب كافة الأطراف الميتمة. ولكننا نعتقد مع ذلك أنه يحق لنا ابراز الاسهامات الهامة للاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان الاشتراكية، التي كانت ولا تزال مبادراتها وجهودها الدائبة، محركاً ومحفزاً يخدم على السواء تعزيز العلاقات الدولية وكبح سباق التسلح وتحقيق اتفاقات نزع السلاح. ونحن نحبي في نفس الوقت الدور الايجابي الهام للدول غير المنحازة وللدوائر ذات الفكر الواقعي في الغرب.

ان مبادرات البلدان الاشتراكية التي ذكرتها آنفا معروفة جيدا للجنة ، فبعضها هو الذى أرسى الأساس لقضايا علينا أن نناقشها في هذه الدورة ، مثل وقف انتاج الأسلحة النووية ، وضمانات الأمن للدول غير النووية ، والتحریم الشامل للأسلحة الكيماوية والقضاء عليها ، الخ •

ولقد كانت البلدان الاشتراكية هي السبّاقة الى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذى اضطلع بدور تاريخي في تحويل قارتنا الى مهد للانفراج ومثل يحتذى للعلاقات السلمية بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة • وطرحت البلدان الاشتراكية عددا من المقترحات بشأن تعزيز روح هلسنكي • ففي ٦ تشرين الأول / أكتوبر من العام الماضي أعلن رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ل • ا • بريجنيف ، مقترحات وتدابير جديدة هامة للاتحاد السوفياتي ترمي الى الانفراج العسكرى والى نزع السلاح في أوروبا ، وتشمل اجراء مفاوضات بشأن القذائف النووية المتوسطة المدى وخفضا من جانب واحد في القوات والجنود السوفيات في الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وكذا عددا من التدابير الرامية الى بناء الثقة • ولدى انعقاد لجنة وزراء الخارجية لحلف وارسو المعقودة في برلين بتاريخ ٥ - ٦ كانون الأول / ديسمبر ، طرحت البلدان الاشتراكية مجموعة كاملة من التدابير من أجل تعميق الانفراج العسكرى وتعزيز الأمن المتبادل • واقترح لهذه الغاية عقد مؤتمر على الصعيد السياسي يكرس للانفراج العسكرى ولنزع السلاح في أوروبا • وتشكل تلك المبادرات كلها برنامج سلم واسع النطاق ، كسب احترام واعتراف الرأى العام السياسي والقوى المحبة للسلم في أنحاء العالم •

انه لمن سوء الحظ - دون أن يكون للبلدان الاشتراكية دخل في ذلك - أن العالم يواجه الآن وضعا دوليا معقدا • ويسهم في هذا عدد من العوامل التي تعمل في اتجاه زعزعة الثقة بين الدول وخلق المواجهات • ولقد تلقينا بعميق القلق قرار منظمة حلف شمال الأطلسي باعادة توزيع قذائف أمريكية جديدة متوسطة المدى في أوروبا الغربية الأمر الذى من شأنه أن يهيب الظروف لقلب توازن القوى القائم في أوروبا وفي العالم ، وأن يدمر الأساس لاجراء المفاوضات التي اقترحتها الاتحاد السوفياتي • ومن أسف أن هذه ليست الخطوة الوحيدة التي تمهد لتصادم جديد في سباق التسلح • ونحن نشهد تزايدا لا مبرر له في الميزانيات العسكرية لبعض البلدان الغربية مقترنا باستعدادات عسكرية لا تتفق مطلقا مع مصالح السلم والأمن الدوليين •

لقد حاول بعض المتحدثين السابقين الاستشهاد بأحداث أفغانستان في تفسيرهم للصعوبات الحالية • كما اتخذت تلك الأحداث ذريعة لتأجيل التصديق على الجولة الثانية من معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الى أجل غير مسمى ، وتعليق مفاوضات نزع السلاح في مجالات معينة ، الخ • ان تضخيم ما يسمى بمسألة أفغانستان وادخالها في محافل الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية ، مع ما يقترن بذلك من صليل السيوف ، انما يقصد منه تبرير سياسة المواجهة في أوروبا وفي العالم كله ، وهو ما تشجع عليه دوائر معينة في الغرب معروفة جيدا •

وليس لدى وفد بلغاريا أية نية لتناول التطورات في أفغانستان ، لأنها تخرج تماما عن نطاق ولاية اللجنة • ولن تسيّم مناقشتها في نجاح تنفيذ الميثاق التي تواجهها • ولكننا ازاء التطورات الجارية هنا نشعر أننا مضطرون لسرد النقاط التالية في ايجاز : ان موقف حكومة بلغاريا هو أن ارسال فرقة محدودة من القوات السوفياتية الى أفغانستان بناء على طلب الحكومة الأفغانية بذية مساعدتها في قمع أنشطة عدوانية من خارجها هو اجراء مشروع تماما ، يستند الى معاهدة ثنائية للمداقة وحسن الجوار والتعاون مبرمة بين أفغانستان واتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، ومنبعها حق كل دولة ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، في ممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس بشكل فردي أو جماعي ، وهو حق مارسه دول أخرى مرات عديدة •

وحين اتخذت حكومة بلخاريا هذا الموقف وضعت في اعتبارها أن ثورة قد اندلعت في نيسان / ابريل ١٩٧٨ في أفغانستان • وكان شعب أفغانستان قد أخذ مصيره بيده وانطلق على طريق الاستقلال والحرية إلا أنه منذ الأيام الأولى للثورة واجه التدخل الأجنبي السافر في الشؤون الداخلية لبلده كما واجه الاستعداد للعدوان الخارجي • وفي الواقع أنه قامت حرب غير معلنة ضد أفغانستان الثورية مما دفع بالقيادة الأفغانية إلى طلب المساعدة بصورة متكررة من الاتحاد السوفياتي •

ومن المعروف أن كلا من الحكومة السوفياتية وحكومة أفغانستان قد أعلنت أن مهمة الوحدات السوفياتية تنحصر في المساعدة على رد العدوان الخارجي ، وأنها سوف تتسحب من أفغانستان تماما فور زوال الأسباب التي دفعت القيادة الأفغانية إلى طلب المساعدة العسكرية •

ويتضح من تحليل الوقائع أن تدهور الأوضاع الدولية لا يرجع إلى أحداث أفغانستان ولكنه ناجم عن الاتجاهات التي سادت بعض البلدان الخربية قبل أحداث أفغانستان بوقت طويل نتيجة تحرك أعداء الانفراج وسياستهم الرامية إلى التحريض على البدء بمرحلة جديدة من التسليح • وقد أصبح لزاما الآن على جميع الشعوب التي تعترف بالسلم والتعاون في العالم أن تسعى للحيلولة دون قيام جولة جديدة لتسليح سباق التسليح وأن تعمل من أجل تثبيت ومضاغة النتائج الايجابية التي تحققت في مجال خفض حدة التوتر والتعاون الدولي •

وقد لاحظت وفود كثيرة أننا نبدأ عطفا في هذه الدورة بحضور جميع الأعضاء وقد ترقب الرأي العام العالمي لفترة طويلة أن تحتل جمهورية الصين الشعبية مقعدها في هذه اللجنة لاذراكه بأنه بدون الصين سوف يتعذر حل عدد من مشاكل نزع السلاح ولا سيما في ميدان الأسلحة النووية • ولكننا في الوقت ذاته لا نستطيع أن نخفي خيبة أملنا بسبب الكلمة الافتتاحية لرئيس الوفد الصيني • وانه من دواعي القلق ملاحظة أن المواقف المعروفة للقيادة الصينية الحالية والتي تستهدف صراحة تقويض الانفراج وزيادة حدة التوتر في العالم قد عرضت على هذا المحفل الذي لن تعود عليه المناقشات العقيمة بأية فائدة • ولن يؤدي مثل هذا المنهج إلا إلى تدهور الجوالات الذي يسود هذه اللجنة •

ويشارك وفد بلخاريا مشاركة تامة الآراء التي أعربت عنها رسالة الأمين العام للأمم المتحدة والكلمات التي القاها عدد كبير من الوفود وهي أنه ينبغي للحكومات في الظروف الراهنة أن تبذل جهودا تفوق ما بذلته في الماضي للحفاظ على قوة الدفع وعلى نطاق مفاوضات نزع السلاح بل وأن تحاول زيادتها بشية تحقيق تطلعات البشرية • لقد تضاعفت مسؤولية لجنة نزع السلاح نظرا لأنه يتعين على اللجنة أن تسيب في ازالة الحواجز المغتعلة التي تعترض الطريق المؤدى إلى مفاوضات فعالة لنزع السلاح ولا حراز المزيد من التقدم في هذه المفاوضات التي بلغت مرحلة متقدمة نحو التسوية •

كما تدعو قرارات الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة للجنة إلى بذل جهود نشطة من أجل تحقيق السلم ونزع السلاح •

ويعتقد وفدى أن هذه هي القضايا الرئيسية التي يتعين على لجنة نزع السلاح أن تركز عليها خلال دورة عام ١٩٨٠ •

ولا شك في أنه ينبغي أن تحتل تدابير نزع السلاح النووي مركزا رئيسيا في أعمالنا • وقد أجرت اللجنة خلال عام ١٩٧٩ نقاشا جادا حول المبادرة التي تقدمت بها البلدان الاشتراكية بغية الدخول في مفاوضات بشأن وقف إنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية وتخفيف مخزوناتها تدريجيا إلى أن يتم تدويرها تماما •

والآن وقد اشتركت الدول النووية الخمس في اللعبة بيد وأن الدخول فورا في مشاورات تستهدف التمهيد للمفاوضات وفقا للقرار ٨٣/٣٤ ياء أصبح أمرا ميسرا للخاية • واننا ندرك تماما صعوبة المهمة التي تواجهها اللجنة • بيد أن ذلك يعتبر حافزا آخر للبدء في أقرب فرصة في الجهود الرامية إلى التوصل - خطوة خطوة - إلى الحلول الملائمة •

وثمة مسألة مهمة أخرى في ميدان الأسلحة النووية بيد وأن الوقت قد حان لبحثها ألا وهي تعزيز ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية • وقد أكد تبادل الآراء على نطاق واسع في إطار الفريق العامل المخصص وفي اللجنة ذاتها هذا الأمر على نحو قاطع • كما تبين من المناقشات التي دارت من جديد حول هذه المسألة في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة أن الأغلبية الساحقة تؤيد وضع وثيقة دولية ملزمة قانونا حول ضمانات الأمن السلبية وأن تطويع اتفاقية في هذا الميدان يكاد لا يعارضه أحد •

أما فيما يتعلق بوفدنا ، فاننا نتمسك بموقفنا ، وهو أنه للوصول إلى الهدف لا بد من الشروع في مهمة إعداد مشاريع الاتفاقيات المناسبة • وينعكس هذا الرأي في القرار ٨٤/٣٤ الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الأخيرة بمبادرة من بلغاريا وعدة دول أخرى • ونحن نعتقد أنه إذا توفرت الإرادة السياسية اللازمة ، وإذا توفر الأساس اللازم لمشروعي الاتفاقيتين اللذين سبق عرضهما على اللجنة ، فانه يمكن إنجاز هذه المهمة بنجاح حتى خلال الدورة الحالية للجنة •

وما زال الخطر العام والشامل للتجارب النووية من أهم القضايا التي تواجه لجنة نزع السلاح • ولم تسفر الجهود التي استمرت لأعوام طويلة والتي أسهمت فيها البلدان الاشتراكية بصورة ايجابية عن أية نتائج حتى الآن • وقد اتخذ الاتحاد السوفياتي عدة خطوات مهمة وبناءة خلال السنوات الأخيرة بغية التغلب على العقبات التي تحول دون التوصل إلى اتفاق نهائي في المفاوضات الثلاثية بشأن هذه المسألة • وفي اعتقادنا أن الظروف اللازمة لحل هذه المشكلة المعقدة أصبحت في متناولنا • ومن ثم فانه يتعين على جميع الأطراف المعنية أن تسلك نهجا بناء وأن تبدي إرادة سياسية • ونأمل أن تتم الجولة الجديدة التالية من المفاوضات بنجاح وتفتح بذلك الطريق أمام أعداد الوثائق التي تتطلع إليها جميع الشعوب في وقت مبكر داخل اللجنة •

ويكتسب احراز تقدم ملموس في المجالات أنفة الذكر المزيد من الأهمية نظرا لاتصالها بالمؤتمر الاستعراضي القادم لمعاهدة عدم الانتشار ويعتبر أي نجاح في هذا الميدان عاملا في تعزيز هذه المعاهدة المهمة وفي تدعيم مجموعة التدابير الرامية إلى حظر انتشار الأسلحة النووية والحد من مخاطر الحرب النووية •

ونظرا لقرب افتتاح المؤتمر الاستعراضي فاننا نلاحظ أمرا ايجابيا وهو أن عددا من الدول قد انضم مؤخرا الى معاهدة عدم الانتشار مما يقربنا خطوة أخرى من تعميم هذه المعاهدة على المستوى العالمي • ولكننا لا نستطيع ، من ناحية أخرى ، اغفال استمرار الاتجاهات العكسية في بعض مناطق العالم • وتعتبر كل من جنوب أفريقيا واسرائيل من بين الأمثلة الواضحة على ذلك • وبالرغم من جميع الادانات التي أصدرتها الأمم المتحدة ، مازالت كل منهما تسعى الى ادخال الأسلحة النووية في افريقيا والشرق الأوسط • فاذا وضعنا في اعتبارنا السياسات العدوانية لهاتين الدولتين فانه يتعين ، دون شك ، أن نتخذ جميع التدابير الكفيلة بتجنب هذه الاتجاهات الخطرة • كما يتعين على بعض الدوائر في الغرب أن تعيد النظر في المسؤولية التي تتحملها نتيجة مساعدتها لبريتوريا وتل أبيب على تحقيق اعطاءهما النووية •

وأود أن أتناول بايجاز الآن مسألتين أخريين تتصلان بأسلحة التدمير الشامل الأخرى • ويتضح من البيان المفصل عن سير المفاوضات الثنائية حول الأسلحة الكيميائية الذي صدر في ختام دورة العام الماضي أنه تم احراز تقدم حقيقي في عدد من المجالات وانه اذا توفرت الارادة الكافية فان الجهود الرامية الى الانتهاء من وضع مشروع مشترك سوف تتوج بالنجاح • وفي هذا الشأن فاننا نشارك الوفد البولندي رأيه باعطاء الأولوية للمداولات حول هذه المسألة •

ويرتكز الأمل في حل مشكلة حظر الأسلحة الاشعاعية على أساس متين • فعلى الرغم من أن هذه المشكلة ليست من مشاكل نزع السلاح الملحة الا أن وضع اتفاقية بشأنها على أساس الوثيقة السوفياتية الامريكية المشتركة الى جانب الوثائق المقدمة من هنغاريا والجمهورية الديمقراطية الالمانية سوف يسهم في الابقاء على صورة لجنتنا كجهاز فعال لمفاوضات نزع السلاح • كما سيكون له أثر طيب على تحسين الجوبوجه عام وعلى احراز التقدم في المسائل الأخرى التي تواجهها اللجنة •

وثمة موضوع عام آخر ينبغي معالجته وهو حظر الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة • ويرى وفدنا أنه يتعين علينا أن نستمر هذا العام - بمساعدة الخبراء - في بذل الجهود الرامية الى ايجاد اسلوب تقبله جميع الأطراف لحل هذه المسألة التي تزداد الحاحا عاما بعد عام •

وأود في ختام كلمتي أن أعرب عن تأييدي للمتكلمين الذين أعربوا عن الحاجة الى حل سريع للمسائل الاجرائية والتنظيمية حتى يتاح لنا البدء فوراً في المناقشة والمفاوضات الجادة • وقد أسهمت الأسس التنظيمية المتينة لأنشطتنا والتي نجحنا في ارسائها خلال العام الماضي في تيسير جهودنا • وفيما يتعلق بجدول أعمال الدورة الحالية يبدو أن هناك اتفاقاً في الآراء على أن يتم اعداده على أساس جدول أعمال الدورة السابقة •

اننا نقر تطبيق اسلوب انشاء الأفرقة العاملة الخاصة على نطاق واسع بغية تيسير المفاوضات بشأن المسائل الملحوسة التي تهيأت الظروف لحلها • الا أنه ينبغي تحديد اختصاصات هذه الأفرقة بوضوح لتساعد على تحقيق الهدف المشار اليه آنفا •

وفيما يتعلق ببرنامج العمل فسوف نؤيد أي اقتراح يضع في الاعتبار الحاجة الى بحث جميع بنود جدول الأعمال بالتفصيل • وسوف يشارك أعضاء وفدنا في الاجتماعات الأخرى التي تعقد هنا محافل مهمة لنزع السلاح في الوقت الذي تتعقد فيه دورة اللجنة ومن الطبيعي وضع ذلك في الاعتبار أيضا •

وسوف يبذل وفد بلغاريا كل ما في وسعه للمساعدة على خلق جو جاد داخل اللجنة واحراز تقدم حقيقي نحو حل القضايا الحيوية التي تواجهنا .

الرئيس : أشكر ممثل بلغاريا على كلمته وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها لي . وبهذا تكتمل قائمة المتحدثين المسجلين لبعده ظهر اليوم . فهل يرغب أي وفد آخر في الكلام ؟ والا فاني أود أن أعود لبضع دقائق الى الملاحظات التي أبديتها في وقت متأخر من صباح اليوم عن تصريف أعمالنا في يومي العمل القادمين .

وبعد التشاور الذي تم بصورة كاملة ومعقولة ، أود أن أعرض عليكم اقتراحا محددًا أعتقد أنه سيحظى بالقبول . وهو أن نجتمع بصورة غير رسمية في المرة القادمة في الساعة ١١/٣٠ من صباح يوم الاثنين . وسيتيح لنا ذلك في الفترة الممتدة من الآن الى يوم الاثنين الوقت للتشاور حول برنامج العمل . وقد بدأت عملية التشاور هذه ولكن الحاجة تدعو الى المزيد . وكما قلت ، فاني أعتقد أنه بحلول يوم الاثنين يمكن أن يكون لدينا بعض البيانات العامة عن المواقف المختلفة من برنامج العمل . ولدينا بالفعل اليوم بعض المؤشرات عن مواقف بعض الممثلين . ومن ثم نتوقع أن نختم جلستنا يوم الاثنين في الساعة الواحدة وأعتقد أن من المحتمل أن نحتاج عندئذ الى مزيد من الوقت للتفكير . ولذا لا أود ، في هذه المرحلة على الأقل ، أن أقترح أن نجتمع بعد ظهر يوم الاثنين . وبدلا من ذلك فييناك بالفعل سبعة متحدثين مسجلين للجلسة العامة التي ستعقد يوم الثلاثاء ١٣ شباط / فبراير . وعليه أود أن أقترح على اللجنة أن تعقد جلستين عامتين في ذلك التاريخ ، واحدة في الساعة ١٠/٣٠ والثانية في الساعة ١٥/٣٠ . ويمكن ، ان كانت الظروف ملائمة وسمح لنا الوقت ، أن يعقب الجلسة العامة في ذلك اليوم (بعد الظهر) جلسة غير رسمية يمكن استئنافها فيما بعد . وبذلك نستطيع أن نحدد الاتجاه ، ونقف على حالة تقدم مناقشاتنا حول برنامج العمل . وهكذا فاني أضع بين أيديكم هذين الاقتراحين المحددين . أولا ، أن نجتمع في الساعة ١١/٣٠ من يوم الاثنين في جلسة غير رسمية للجنة لمناقشة برنامج العمل . وثانيا ، أن نجتمع في الساعتين ١٠/٣٠ و ١٥/٣٠ من يوم الثلاثاء في جلستين عامتين ونستمر في الاجتماع ، ان اقتضى الأمر وسمح الوقت ، بعد ظهر ذلك اليوم في جلسة غير رسمية . فهل يقبل أعضاء اللجنة بهذين الاقتراحين ؟ واذا لم تكن هناك أي اعتراضات ، فسنباشر عملنا على هذا النحو .

ولدى بند آخر من بنود الأعمال . فقد كانت مجموعة الـ ٢١ تعترض الاجتماع في الساعة ١٠/٣٠ يوم الاثنين وقد طلبت اليها أن تعلن عن عزمها الاجتماع هنا في هذه الخرفة في الساعة ١٠/٠٠ . ونظرا لذلك فقد نضطر الى مراعاة حدوث تأخير طفيف . ولكنني أحث هذه المجموعة على مساعدتنا الى أقصى حد ممكن وذلك بالسماح للجنة ذاتها ببدء جلستها في الساعة ١١/٣٠ أو في أقرب وقت ممكن من ذلك الموعد . واذا لم تكن هناك أية ملاحظات ، فان الجلسة العامة القادمة للجنة ستعقد في الساعة ١٠/٣٠ من يوم الثلاثاء ١٣ شباط / فبراير .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥